الانتخابات الرئاسية والمحلية.. التعبير المباشر للممارسة الديمقراطية

في العشرين من سبتمبر القادم تكون اليمن قد قفزت خطوات متقدمة في الاتجاه الصحيح نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والتبادل السلمي للسلطة، وهو النهج الذي تبنته منذ إعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. فالاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والمحلية هي التعبير المباشر للممارسة الديمقراطية الواعية، ويظل الدور المطلوب من مختلف الشرائح انجاح هذا الاستحقاق بوعي مستفيدة من التجارب الانتخابية السابقة.
صحيفة (١٤ أكتوبر) التقت عدداً من المواطنين ليتحدثوا عن أهمية التوعية الانتخابية :

صنعاء/ متابعة/ فريد محسن علي

الوعي الانتخابي

● **الأخ الدكتور/ محمد مثنى/ جامعة صنعاء :**

الوعي الانتخابي لجماهير شعبنا اليمني والمكتسب من التجارب الانتخابية السابقة أصبح متطوراً ويطغى على أطروحات الدعاية الانتخابية المغلوطة، ومن جانب آخر فإن الشعب اليمني يميز تماماً بين ما يطرح في الساحة وما هو حزبي وشخصي وبين ما يخدم المصلحة العامة للوطن، ولا شك في أن الانتخابات القادمة تشكل إضافة نوعية لمسار التحولات الديمقراطية المكتسبة من خبرات الانتخابات السابقة، والمهم في المرحلة الحالية أن تكون الأولوية في التصويت لأبناء اليمن وممارسة حقهم الديمقراطي على درجة عالية من الوعي، مع العلم أن هذه الانتخابات جمعت قاعدة ورأس الهرم الديمقراطي المتمثل في الاقتراع والذي على أساسه يحدد من الذي سيقود سفينة الوطن، وأيضاً انتخاب من يمثلهم في السلطة المحلية في المديريات والمحافظات. وتكتسب الانتخابات الرئاسية والمحلية أهمية كبيرة، كونها ثاني انتخابات حرة في هذين المجالين تجري في البلد.

التداول السلمي للسلطة

● **الأخ/ عبد الناصر محمد عبدالله :**

لم تقم دولة الوحدة إلا على مبدأ الديمقراطية والاحتكام للجماهير والتداول السلمي للسلطة، لذا يجب أن تكون غايتنا الاستمرارية في البناء والنهوض الشامل بوتيرة متسارعة ومواصلة مسيرة التقدم بعيداً عن التشاؤم ، واللامبالاة فالديمقراطية أضحت أهم أركان الإصلاح السياسي للدولة لأنها تقوي صلاحيات ودور الشعب في مختلف الجوانب الحياتية، وقد حرصت القيادة السياسية ممثلة بفخامة/ الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على ترسيخ دعائم الانتخابات الرئاسية والمحلية للمشاركة الفعلية للشعب اليمني وتعزيز دوره السياسي في ظل التعددية والديمقراطية، وفي ظل أجواء ومناخات تتنافس فيها كل الفعاليات السياسية في البلد، وحري بنا جميعاً الالتفاف حول هذا المنجز العظيم والتفاعل لانجاحه والتصويت بمسؤولية كواجب وطني.

صدق النوايا

● **الأخ/ محمد علي الحمادي/ وزارة الثقافة :**

أيام وسيختار الشعب من يمثله في رئاسة الدولة والمجالس المحلية في أهم استحقاقين ديمقراطيين ولعل إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية في موعدها المحدد الـ ٢٠ من سبتمبر الجاري دليل على صدق النهج الديمقراطي، ويتوجب على القوى السياسية والتنظيمات خوض غمار المنافسة بمسؤولية والاستفادة من هذا الاستحقاق باختيار الشخص المناسب في المكان المناسب القادر على العطاء وقيادة السفينة إلى بر الأمان وتحقيق تطلعات الشعب السياسية والاقتصادية والتنموية فنجاح الانتخابات نجاح للديمقراطية، ونجاح أيضاً لمستقبل اليمن.

تحديد المسار المنشود

● **الأخ/ غالب الوصابي :**

لقد أثبت أبناء اليمن حرصهم الكبير على ممارسة الحق الديمقراطي والإدلاء بأصواتهم بهدف تحديد المسار المنشود لتطوير هذا البلد. وينبغي على الجميع التوجه في ٢٠ سبتمبر إلى مراكز الاقتراع بكل ثقة لاختيار الأكفأ لتحمل المسئولية، واختيار القيادات المحلية الأجدر والمتمكنة في الإدارة بعيداً عن الولاءات الضيقة، والخيارات يجب أن تكون واقعية تهدف إلى بناء اليمن وازدهاره، والدور المطلوب هو الحفاظ على التجربة المتميزة وهذا المنجز التاريخي الهام.

حسن الاختيار

● **الأخ/ سمير با علوي :**

تمثل الانتخابات الأداة الراقية في الممارسة الديمقراطية، فإدراك الناس حسن الاختيار يعني ضماناً لمستقبل الوطن، والتجربة الديمقراطية تزداد رسوخاً عندما يرتفع الجميع إلى مستوى المسؤولية والوعي السياسي.
وتعتبر الانتخابات الرئاسية والمحلية المقبلة من أهم الاستحقاقات في المرحلة الراهنة، وهي المرحلة التي تتسم بالديمقراطية كنهج يستحيل التراجع عنه، والشعب اليمني قد خاض تجربة سابقة واستوعب حقوقه الديمقراطية عبر الممارسة الانتخابية ومشاركته في صنع القرار. ولن نتخلى عن واجبنا الوطني مهما تعددت الطروحات والآراء المغايرة للمصلحة، وحقنا الدستوري مكفول، ولن نتراجع وسنخوض التجربة كما خضناها في الانتخابات الماضية بثقة واقتدار.

الوعي الديمقراطي

● **الأخ/ طاهر الهتار :**

الشعب لن يختار إلا من يمثله ويدير شؤون الدولة بحنكة واقتدار، والصندوق هو الحكم والمرحلة القادمة تتطلب تضافر الجهود والوقوف صفاً واحداً لتحديد ملامح المستقبل من خلال المشاركة الفاعلة والإسهام بجدية لإنجاح الاستحقاق الديمقراطي، والواجب يحتم على المواطن التحلي بالسلوك الديمقراطي وأن ينتخب من يثق به دون إملاءات أو ضغوط، والحلبة للقيادة الحكيمة. فقد نما الوعي الديمقراطي لدى الشعب اليمني وعزز من إرادته الناضجة وارتقى وأصبح يحكم نفسه بنفسه، وتؤكد التجربة، أن كل مواطن من المهرة حتى صعدة مع الثورة والوحدة والديمقراطية جبهة. وفي جبهة واحدة ضد من يهدد أمنه واستقراره ويتطاول على منجزاته العملاقة.

في الذكرى الثامنة لقرار إعلانها محافظة

أكثر من 500 مشروع بكلفة تزيد على 28 مليار ريال

البخيتي : الضالع شهدت قفزة نوعية خلال عمرها الوجيز

في الثلث الأخير من شهر أغسطس وتحديداً في ٢٧ منه تحل على محافظة الضالع الذكرى الثامنة لصدور القرار الجمهوري رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٨م القاضي بإعلان الضالع محافظة وتشكيلتها الإدارية والجغرافية المكونة من تسع مديريات هي (الضالع، دمت، قعطبة، الشعيب، جبن، الحصين، جحاف، الحشأ، الأزارق).

وتعد محافظة الضالع المسماة بمحافظة (الربط الوحدوي) من المحافظات اليمنية الاستراتيجية نظراً لما تحتله من موقع جغرافي ونسيج اجتماعي هام على مستوى الوطن حيث تقع في قلب منطقة المرتفعات الوسطى تحدها من الجهة الجنوبية محافظة لحج ومن الجهة الشمالية محافظتا إب والبيضاء فيما يحدها من الجهة الشرقية محافظتا لحج والبيضاء ومن الجهة الغربية محافظتا إب وتعز.. وتقدر مساحتها بـ (٣٠٠) كلم٢ ويقطنها ما يقارب نصف مليون نسمة واستطاعت خلال فترة وجيزة من عمرها تحقيق قفزة نوعية في كافة المجالات الخدماتية والتنموية.. لتسليط المزيد من الضوء على هذه المحافظة التقت الصحيفة الأخ/ العميد/ عبدالواحد محمد البخيتي محافظ الضالع رئيس المجلس المحلي.

الضالع/ فؤاد أحمد السمعي

محافظة الضالع

بداية طلبنا من الأخ محافظ المحافظة نبذة تعريفية عن محافظة الضالع فأجاب : لقد أعلنت الضالع محافظة مستقلة مالياً وإدارياً وجغرافياً وتنظيمياً عن المحافظات التي كانت تابعة لها (إب، لحج، البيضاء، تعز) بصدور القرار الجمهوري رقم (٢٣) في ٢٧ أغسطس ١٩٩٨م ضمن تشكيلتها الإدارية والجغرافية الراهنة المكونة من تسع مديريات هي : (الضالع، دمت، الشعيب، قعطبة، الحصين، جبن، جحاف، الحشأ، الأزارق)، وقد أصدر فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح هذا القرار الهام لإدراكه بأهمية تجميع كافة مناطق ومراكز ومديريات هذه المحافظة في كيان إداري واحد لتستطيع الجهات المعنية في الدولة القيام بمسؤولياتها نحو أبناء هذه المحافظة لتعويضهم عن فترات الحرمان من أبسط حقوقهم المشروعة سواء خلال فترات الكفاح المسلح ضد الإمامة والاستعمار أثناء احتضانها لأبطال الثورة المباركة سبتمبر وأكتوبر وفترة التشطير البغيض كونها من أكثر المناطق اليمنية تجرعاً لمراراته نظراً لوقوع كافة مناطقها على خط التماس الساخن المسمى آنذاك بخط الشريط الحدودي الوهمي الفاصل بين شمال الوطن وجنوبه حتى الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م بدأت المرحلة الأخيرة من معاناة ابنائها نتيجة لوقوع كافة مناطق ومديريات المحافظة مجرد أطراف مهملة للمحافظات الأربع المجاورة التي سبق ذكرها.. لتبدأ عجلة التنمية فيها

المشاريع المنجزة التنفيذ

وعن الانجازات الخدماتية والانمائية التي تحققت للمحافظة عقب إعلان تأسيسها.. أوضح قائلاً: لقد شهدت المحافظة بمديرياتها التسع قفزة نوعية بعد انجاز أكبر قدر من المشاريع الخدماتية والانمائية بكافة مديريات المحافظة بفضل الرعاية والاهتمام والمتابعة التي أولتها قيادتنا السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح وتوجيهاته المستمرة للحكومات المتعاقبة بضرورة إيلاء هذه المحافظة جل الرعاية والاهتمام وجعلها في أولى مهامها وخططها الخمسية تعويضها عن فترات البؤس والشقاء والحرمان وهو ما تحقق لها فعلاً إذ بلغ عدد المشاريع المنجزة وقيد التنفيذ أكثر من ٤٨٩ مشروعاً بكلفة تزيد على (٢٦,٢٩٣,٢٣٦,٠٢٣) ريالاً منها ٣٣٢ مشروعاً منجزاً بكلفة إجمالية بلغت (١١,٧٦٥,٢٣٦,٠٢٣) ريالاً فيما يزيد عدد المشروعات الجاري تنفيذها على ١٤٧ مشروعاً بكلفة تزيد على (١٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال موزعة على عشرة قطاعات كما يلي :-

عقب إعلان قرار انشائها بالدوران وخصوصاً استقلالها التام مالياً وإدارياً عن تلك المحافظات التي كانت تتبعها في العام ٢٠٠٠م حيث بدأت بممارسة كافة صلاحيتها التي نص عليها قانون السلطة المحلية المعمول به في بلادنا مثلها مثل المحافظات الجديدة في التأسيس.

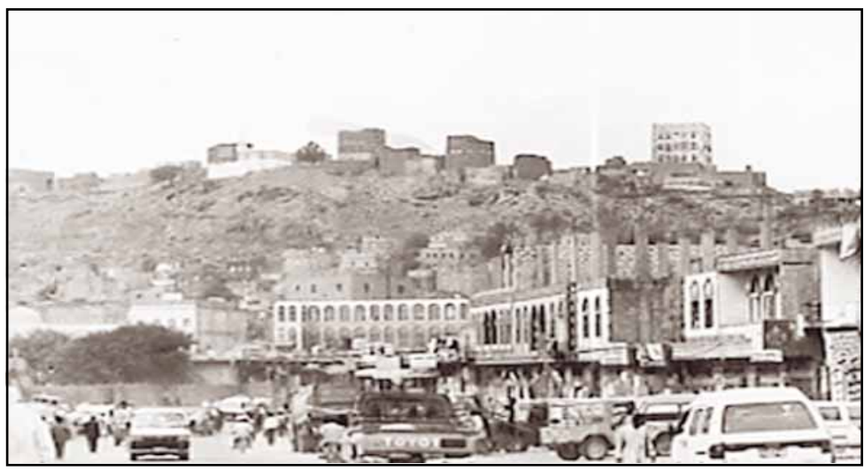

القطاعات	المشاريع المنفذة		المشاريع قيد التنفيذ		إجمالي مشاريع القطاع	
	عددها	تكلفتها بالريال	عددها	تكلفتها بالريال	عددها	تكلفتها بالريال
التربية والتعليم	٢١٧	٢,٩٩٢,٩٩٧,٢٢٨	٦٤	٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨١	٣,٧٩٢,٩٩٧,٢٢٨
الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٧	٤,٠٢٦,٨٠٠,٠٠٠	٣	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠	٤,١٣١,٨٠٠,٠٠٠
الكهرباء	—	———	١	١,٠٥٤,٠٠٠,٠٠٠	١	١,٠٥٤,٠٠٠,٠٠٠
الزراعة والري	٢٩	٥٧٩,٥٦٣,٤٣٨	٢٣	٧٠٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٢	١,٢٨٣,٥٦٣,٤٣٨
الصحة العامة والسكان	٤٠	٤٨٢,٧٣٩,٣٥٧	٢٤	٢٣٤,٠٠٠,٠٠٠	٦٤	٧١٦,٧٣٩,٣٥٧
الأشغال العامة والطرق	١٠	٢,٣٨٧,٠٠٠,٠٠٠	١٤	١١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٤	١٣,٣٨٧,٠٠٠,٠٠٠
المياه والصرف الصحي	٧	٤٨٦,٦٨٦,٠٠٠	٨	٤٨٩,٠٠٠,٠٠٠	١٥	٩٧٥,٦٨٦,٠٠٠
الإدارة المحلية	٣	٤٣٦,٠٠٠,٠٠٠	١	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٤	٥٠٦,٠٠٠,٠٠٠
الداخلية والأمن	٥	٣٢٢,٨٠٠,٠٠٠	٩	———	٥	٣٢٢,٨٠٠,٠٠٠
الشباب والرياضة	٤	٥٠,٥٥٠,٠٠٠		٥٧٢,٠٠٠,٠٠٠	١٣	٦٢٢,٥٥٠,٠٠٠

الموازنات المحلية

وعن الموازنات التي اعتمدتها المحافظة عقب إعلان تأسيسها قال الأخ المحافظ :وفقاً لقانون السلطة المحلية النافذ عملت قيادة السلطة المحلية للمحافظة على مناقشة وإعداد الموازنة السنوية الخاصة بالمحافظة بدءاً بموازنة عام ٢٠٠٣م التي بلغت (٢,٩٠٧,١٠٩,٧٠٩) ريالات فيما بلغت الموازنة المحليةللمحافظة عام ٢٠٠٤م (٣,٥٨٧,٣٤٢,٧٧٧) ريالات أما عام ٢٠٠٥م فبلغت موازنته المحلية (٤,١٦٠,٥٥٣,٦٠٧) ريالاً فيما بلغت موازنة العام الجاري ٢٠٠٦م (٤,٢٣٨,٩٠٦,٠٠٠) ريال وحققت جميعها زيادة نوعية من عام لآخر ما يدل على التطور الكبير الذي شهدته وتشهده المحافظة سنوياً.

المشاريع المنجزة خلال العام الجاري

وعن حجم تكلفة المشاريع المنجزة خلال العام الجاري ٢٠٠٦م قال الأخ المحافظ :
أما المشاريع المنجزة خلال العام الجاري والتي افتتحت خلال احتفالات بلادنا بالعيد الوطني (٢١) فبلغت ٢٩ مشروعاً في عموم مديريات المحافظة بكلفة إجمالية بلغت مليارين و ٨٧٢ مليوناً و ٣٣ ألف ريال موزعة على سبعة قطاعات منها مشروعات للقطاع الزراعي بمبلغ (١٥٤,٦٨٥,٠٠٠) ريال وعشرة مشاريع لقطاع المياه بكلفة (١١٣,٨٤٠,٠٠٠) ريال و ٣ مشاريع لقطاع الطرق بمبلغ (مليار و ٨٥٧ مليون) ريال و ٣ مشاريع لقطاع تحسين المدن بمبلغ (٤٧٠) مليون ريال ومشروعان لقطاع الاتصالات بمبلغ ٤٣ مليون ريال و ١٥ مشروعاً لقطاع التربية والتعليم بمبلغ (١٧١ مليوناً و ١٦٥ ألف ريال) وأخيراً مشروعان لقطاع الشباب والرياضة بمبلغ (٣٥ مليوناً و ١١٢ ألف ريال) كما تم وضع حجر الأساس لعشرات المشاريع في عدد من القطاعات الخدمية والتنموية بكلفة تزيد على ملياري ريال.